مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية
ISSN *2352-9849 EISSN 2602-6929
العدد 16/ ديسمبر 2016

النقابة العمالية المستقلة واقع وتحديات
دراسة ميدانية حول نقابة: المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقنيCNAPESTE على مستوى قطاع التربية الوطنية ما بين 2015/2011

الدكتور يداوي مُحَّد سفيان
أستاذ محاضر ب
جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة
الأستاذ كاف موسى
أستاذ مساعد أ
القطب الجامعي تاسوست جيجل

ملخص

تعد الحركات النقابية العمالية من المواضيع الأساسية في مجتمعاتنا المعاصرة كونها أضحت من الأدوات العقلانية الرشيدة التي ترتكز عليها دول العالم في بناء مؤسساتها وتحقيق توازنها في ظل التغيرات السوسيو-اقتصادية والتحولات العالمية المتسارعة، لهذا يجب علينا نحن كباحثين في علم الاجتماع الاهتمام بهذه المواضيع من خلال القيام بدراسات سوسيولوجية من أجل تحسين أدائها وتنمية وعيها النقابي، المهني والقانوني ضمن النسق المؤسساتي والتنظيمي. ومن خلال دراستنا هده سنحاول التطرق إلى لب وجوهر العمل النقابي المستقل منذ نشأته أي منذ 1990 ، من خلال دراسة ميدانية لواحدة من أقوى النقابات المستقلة في قطاع التربية بالتحديد في الطور الثانوي ألا وهي : المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسع. (كنابست موسع). حيث انه منذ 2013 أصبحت كنابست نقابة وطنية مستقلة ممثلة للأطوار الثلاثة في قطاع التربية الوطنية (الإبتدائي ، المتوسط ، الثانوي .)

Résumé :
Le mouvement des travailleurs et syndicales sont des thèmes centraux dans les sociétés contemporaines, ils deviennent des outils importante rationnels qui sous-tendent le monde dans la construction de ses institutions et de parvenir à l'équilibre face aux changements globaux et rapides socio- économiques, pour cela, nous devons nous en tant que chercheurs dans l'intérêt de la sociologie concernant ces sujets en faisant des études sociologiques en vue d'améliorer leurs performances et à développer leur prise de conscience syndicale, professionnelle et juridique au sein de la structure institutionnelle. Grâce à nos études. et a partir de cette objectif, nous allons essayer de répondre a une problématique qui touche le noyaux de l'action syndicale à travers une étude prospective de l'un des plus puissants syndicats autonomes contemporaine en Algérie depuis 1990. Date qui autorise pour la première foie l'action syndicale autonome donc c'est un syndicat autonome dans le secteur de l'éducation nationale dans la phase secondaire, : le conseil nationale des enseignant du secondaire et technique élargie. . (CNAPESTE). Cnapesté et depuis 2013 il devienne le conseil nationale autonome qui représente l'ensemble des enseignant du secteur (primaire - moyenne - secondaire)

مقدمة :

في الواقع أن كثير من هذه النقابات تعمل الكثير من الأشياء التي قد تقع خارج هذا النطاق أو تتصل به بطريق غير مباشر، فقد تتدخل النقابات في وجوه النشاط التعليمي على نطاق واسع، كما تشترك في الشؤون السياسية أو تعمل كما تعمل الجمعيات الخيرية من أجل توفير الإعانات في حالة المرض أو الشيخوخة أو في حالة البطالة أو المنازعات، وعندما أصبحت هذه النقابات قوية اعترفت بها الحكومات، كما اعترف بها أصحاب الأعمال أيضا، وأصبحت تمثلهم في مختلف أنواع المجالس واللجان التي تتصل بالمسائل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية، أو تشترك في بعض الحالات الخاصة برقابة وإدارة المشاريع الصناعية، أو يكون لها وضع خاص بالنسبة لبعض المسائل المتعلقة بالإنتاجية، أو المشروعات الخاصة بمنع الحوادث[1](**ج د هـ كول ص 3.**) وحتى المشاركة في اتخاذ مواقف سياسية فهي أيضا تساهم في إنتاج النخب، الإطارات الإدارية والكوادر السياسية.

ففي الجزائر استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ ظهوره لأول مرة منذ تأسسه في 24 فيفري 1956، على لعب العديد من الأدوار قبل وبعد الاستقلال، حيث شارك في الثورة التحريرية إلى جانب حزب جبهة التحرير الوطني في تعبئة الجماهير والدفاع عن السيادة الوطنية، والعمل على نقل القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية، من خلال تأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين في فرنسا فيفري 1957 ، المشاركة في مؤتمر الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة بتونس وانضمامه إليها في جويلية 1957 ، إلى جانب القيام بالعديد من النشاطات النقابية مثل الإضرابات خاصة ما بين 1956- 1962، المساهمة في إعادة اعمار وبناء الدولة الجزائرية. وقد قال الشهيد عيسات ايدير رحمة الله عليه وهو مؤسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين كلمة سجلها له التاريخ:" إن الاتحاد العام للعمال الجزائريين يحمل بذرة الحياة، ولا يمكن توقيع شهادة وفاته، مادامت شهادة ميلاده مخطوطة وموقعة بالدماء"[2](**الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ص05**).

فالحركة النقابية منذ تأسيسها حاولت إثبات ذاتها والتكيف مع البيئة ومتطلباتها والتجاوب مع احتياجات وانشغالات الفئات المهنية في ظل التغيرات السوسيو-اقتصادية المتسارعة التي تشهدها دول العالم خاصة في العقود الأخيرة بعد سقوط النظام الاشتراكي في نهاية الثمانينات وبروز النظام الليبرالي الرأسمالي، مما فرض على دول العالم خاصة الدول المتخلفة التكيف مع المستجدات ومواكبة التطورات والتحولات التي فرضتها العولمة، وتبني إصلاحات عديدة على مستوى جميع الميادين بما يتماشى مع متطلبات كل مرحلة من مراحل نموها وتطورها للحفاظ على استقرارها، توازنها واستمراريتها .

وتعد هذه الدراسة السوسيولوجية في مرحلة الدكتوراه مكملة لرسالة الماجيستير التي كان عنوانها: "إستراتيجية العمل النقابي في ظل التغيرات السوسيو-اقتصادية، دراسة ميدانية حول المؤسسة الصناعية الكهرو- منزلية ENIEM واد عيسي بتيزي وزو، الدفعة 2011، تحت إشراف الدكتور رميته أحمد.

وقد استطاع هذا التنظيم أن يثبت ذاته ويتكيف مع كل التحولات والتغيرات السوسيو–اقتصادية التي شهدتها الجزائر خاصة في مرحلة التسعينيات مع الاستفادة من الصراع الذي كان سائد بينها وبين الاتحاد الديمقراطي للنقابة ، بداية من سنة 1992 إلى 1996 ، لكن هذا الأخير تم توقيفه لعدم قدرته على تمثيل نسبة 20% من الفئات العمالية، وهذا بعد تعديل القانون رقم 14/90 ، بمقتضى الأمر رقم 12/96 المؤرخ في 1996/06/10 الذي عدل نص المادة 35 من قانون ممارسة الحق النقابي حيث أصبحت كالتالي: " تعتبر تمثيلية داخل المؤسسة المستخدمة الواحدة التنظيمات النقابية للعمال التي تضم 20% على الأقل من العدد الكلي للعمال الأجراء الذين تغطيهم القوانين الأساسية لهذه التنظيمات النقابية التي لها تمثيل 20% على الأقل في لجنة المشاركة إذا كانت موجودة داخل المؤسسة المستخدمة ويتعين على منظمات النقابة المذكورة أعلاه إبلاغ المستخدم أو السلطة الإدارية بكل العناصر التي تمكنت من تقدير تمثيلية هذه المنظمات ضمن الهيئة المستخدمة ولاسيما عدد منخرطيها واشتراكات أعضائها"[3](**عجة الجيلالي ص278**) وبالتالي أصبحت النقابة المركزية هي الممثل الاجتماعي الوحيد على مستوى المؤسسة الصناعية الكهرومنزلية ENIE.

وقد عرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين كيف يتفاعل مع البيئة واحتياجاتها لإثبات ذاته وقوته النضالية من خلال تبنيه للعديد من الاستراتيجيات وهذا مع مراعاة متطلبات كل مرحلة. أهمها إستراتيجية المشاركة حيث بنى أسلوبه النضالي على الحوار والتفاوض مع الإدارة وحرص على بناء علاقات قوية معها من جهة، وقد تخل نهائيا في مسيرته النضالية على أسلوب الإضراب بكل أنواعه الأداتي والتعبيري، التجمعات والحركات الاحتجاجية وغيرها كونه حسب رأيه أنها ستنعكس أثارها سلبا على الاقتصاد الوطني، فهو منذ تأسيسه في الثمانينات لم ينظم أي إضراب ماعدا سنة 1995 نتيجة تسريح العمال، غلق المطعم، توقيف النقل الخاص بالعمال، تدهور القدرة الشرائية، ضعف الأجور...، وفي سنة 2001 صدر قرار خوصصة المؤسسة، هذا ما دفع بالاتحاد العام إلى تحديد موقفه الرافض لهذه السياسة ودخل في إضراب مفتوح حتى تحقق مطلبه وعدلت الجهات الوصية عن قرارها، وقامت بتدعيمها ومسح ديونها.

كما اعتمد هذا التنظيم على إستراتيجية تنظيمية قانونية حيث أثبت مدى قوته وقدرته في التواجد على مستوى جميع وحدات المؤسسة الصناعية، وبالتالي أصبح شريكا اجتماعيا فعالا يشارك في كل القرارات التي تخص المؤسسة وتهم الفئات المهنية كالمشاركة في اللجنة متساوية الأعضاء، عملية التقييم، الترقية، التوظيف،...، بالإضافة إلى هيمنته على إدارة وتسيير الخدمات الاجتماعية واستعمالها كأداة لجمع بطاقات الانخراط والاستفادة من اشتراكاتهم السنوية وتحقيق أهدافه المسطرة، باعتبارها توفر العديد من الخدمات الاجتماعية مثل توفير القروض، البيع بالتقسيط، المنح، طب العمل، المساعد الاجتماعي، السكنات، سيارة الإسعاف، إبرام اتفاقيات مع عيادات خاصة وصيادلة، انشاء لجنة حي تشرف على إدارة الحي لتحقيق الرفاهية والاستقرار وغيرها، هذا ما زاد من قوة هذا التنظيم من حيث الحجم والتأثير، حيث قدر عدد منخرطيه سنة 2011 ب 1683 من 2293 موظف، أي بنسبة 73.40%.

أما على مستوى الدكتوراه فقد تناولنا موضوع الحركات النقابية على مستوى قطاع التربية الوطنية كوننا لاحظنا في العقود الأخيرة بروز بشكل قوي للنقابات المستقلة على مستوى المؤسسات العمومية ذات الطابع الخدماتي، مع تراجع دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي اكتفى بفرض قوته النضالية وهيمنته على المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي.

النقابات ماهيتها وأدورها:

كلمة النقابة باللغة الفرنسية مشتقة من Syndicat، ولغة كلمة النقابة تعادل كلمة نقيب وتعني العميد، أما اصطلاحا فتعني هي هيئة مشكلة من العمال تعمل لصالح أعضائها بشكل جماعي بالنسبة للمسائل التي لا يمكن القيام بها بواسطة كل عضو على حدة، وهذا معناه بالضبط مساعدتهم في الحصول بشكل جماعي على شروط أفضل أثناء قيامهم بالعمل أو أداء الخدمات.

أما في الوقت الحاضر النقابة تعني عادة الهيئة التي تتفاوض بشكل جماعي بالنيابة عن الأعضاء سواء كان ذلك مع أصحاب الأعمال أو مع اتحاد أصحاب الأعمال أو مع عدد منهم كل على حدة، ومثل هذه المفاوضات قد تتمخض عنها اتفاقات جماعية خاصة بشروط الاستخدام التي قد تنفذ لمدة محدودة أو قد تعدل فيما بعد بمفاوضات أخرى[4].(**ج د هـ كول المرجع السابق ص ص3– 4.**)

ويرى **عماد الدين حسن** في مفهوم النقابات المهنية والعمالية أنها التنظيم الاجتماعي المهني الذي يستهدف تحقيق مصالح أصحاب المهنة والحفاظ على هذه المصالح، وتدعيمها بشتى الوسائل المشروعة اجتماعيا ويحكم هذا التنظيم مجموعة من اللوائح والقوانين التي تحدد الأهداف والغايات والوسائل والأساليب التي تتخذ للوصول إلى هذه الأهداف وتلك الغايات[5].(**مُحَمَّد الأصمعي محروس سليم، ص 41**).

أما لوزفسكي عرفها على أنها :" ليست المنظمة النقابية تجمعا نخبويا بل هي إطار يجمع أكبر عدد ممكن من العمال المشتغلين في هذا الفرع أو ذاك من الفروع الصناعية"[6]. (**لوزفسكي ، ص 38.**)

لكن في الواقع أن كثيرا من هذه النقابات تعمل الكثير من الأشياء التي قد تقع خارج هذا النطاق أو تتصل به بطريق غير مباشر، فقد تتدخل النقابات في وجوه النشاط التعليمي على نطاق واسع، كما تشترك في الشؤون السياسية أو تعمل كما تعمل الجمعيات الخيرية من أجل توفير الإعانات في حالة المرض أو الشيخوخة أو في حالة البطالة أو المنازعات، وعندما أصبحت هذه النقابات قوية اعترفت بها الحكومات، كما اعترف بها أصحاب الأعمال أيضا، وأصبحت تمثلهم في مختلف أنواع المجالس واللجان التي تتصل بالمسائل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية، أو تشترك في بعض الحالات الخاصة برقابة وإدارة المشاريع

الصناعية، أو يكون لها وضع خاص بالنسبة لبعض المسائل المتعلقة بالإنتاجية، أو المشروعات الخاصة بمنع الحوادث[7].(**ج د هـ كول ، المرجع السابق ، ص 3.**)

النقابات المستقلة من التأسيس الى يومنا هذا:

النقابات المستقلة ظهرت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، هذه الفترة عرفت تحولات سياسية وقانونية – صدور دستور 23 فيفري 1989 – كانت الغطاء القانوني لعملية التحول من الأحادية نحو التعددية[8] [1] – عبد الناصر جابي: **الجزائر من الحركة العمالية الى الحركات الاجتماعية**، نشر المعهد الوطني للعمل، الجزائر ، 2001 ، ص 09.

ومن الاشتراكية إلى اقتصاد السوق في ظل الأزمة العميقة التي عرفتها عملية الانتقال، مما أدى إلى بروز العديد من التنظيمات النقابية المستقلة التي تنوعت استراتيجياتها النضالية على المستوى القاعدة والقمة، وعلى المستوى العقائدي والتنظيمي في علاقاتها بمحيطها المباشر–المؤسسة– ومختلف القوى والفاعلين الاجتماعيين للحفاظ على توازنها واستمراريتها.

فالظروف المهنية، الاجتماعية والنفسية، السياسية والأمنية المتدهورة ساهمت في نمو الوعي النقابي والقانوني لدى الفئات المهنية خاصة في فترة التسعينيات جعلها تتحد مع بني جنسها وتتشكل ضمن حركات نقابية مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين على مستوى جميع المؤسسات العمومية من أجل حماية ذاتها والحفاظ على مصالحها والعمل على تحسين ظروف معيشتها،... لكن ومع بداية الألفينيات وفي ظل الاستقرار الأمني وتبني سياسة المصالحة الوطنية أدى إلى بروز حراك نقابي مكثف مع ظهور حركات نقابية جديدة على المسرح العام لكل منها مطالبها وانشغالاتها، وقد اعتمدت على العديد من الأساليب النضالية خاصة الإضرابات بكل أشكاله القصيرة، المتوسطة والطويلة، الاحتجاجات والمسيرات، المقاطعات الادارية...كما تبنت استراتيجيات نضالية متعددة ومتنوعة حسب مميزات وخصوصيات كل مؤسسة، مست حتى بعض المؤسسات الإستراتيجية مثل قطاع الشرطة لأول مرة ، الحماية المدنية، الأئمة، الحرس البلدي، دار القضاء والمحامين، التعليم، الصحة، الوظيف العمومي، النقل...وغيرها، مما حول النسق المؤسساتي إلى حلبة صراع ما بين القوى الفاعلة في المجتمع، وعلى هذا يرى " **لويس كورز**" بأن من الوظائف الايجابية للصراع الاجتماعي أنها تعمل على تدعيم البناء الاجتماعي وتحقيق عودة التوازن لمجموع القوى داخل المجتمع ومن ثم الاستقرار والاستمرار بالتطور .

ويعد المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني CNAPEST، من النقابات الفاعلة على مستوى النسق التربوي الذي أثبت قدرته على تمثيل الفئات العمالية والالتزام بالمبادئ والأهداف التي قام عليها، وما يزال يناضل من أجل كسب المزيد من الاستحقاقات المادية والمعنوية لفائدة الأستاذ. فأي نسق نقابي لكي يستمر في أدائه الوظيفي ويحافظ على استمراريته يجب أن يستجيب لبعض الحاجات والمشاكل لتحقيق التكيف والتوافق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، من هنا يمكننا أن

نتساءل: هل يمكن اعتبار نمو الوعي النقابي لدى أساتذة التعليم الثانوي والتقني نتيجة لتدهور ظروفهم المهنية والاقتصادية ، الاجتماعية والنفسية ؟ وهل غياب الفاعلية النقابية على مستوى قطاع التربية هو الذي دفع بالأساتذة إلى تأسيس نقابات مستقلة للدفاع عن حقوقهم بطريقة مشروعة ومنظمة؟ وما هي طبيعة التفاعل ما بين الأقطاب الفاعلة ضمن النسق التربوي، هل هي مبنية على التعاون أم أنها قائمة على الصراع ؟ وهل الاستراتيجيات التي تبناها المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني تتماشى مع التغيرات والتحديات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي؟ وهل يمكن اعتبار المجلس الوطني ممثلا فعليا لأساتذة التعليم الثانوي والتقني وأنه قادر على إنتاج وإعادة إنتاج واقع مهني واجتماعي جديد لهم؟.

– الفرضيـات :

01– الفرضية الأولى: تدهور الوضعية السوسيو مهنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني ساهمت في رفع مستوى الوعي النقابي لديهم معتبرين الممارسة النقابية الأداة الفعلية لتحقيق مطالبهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية ، المهنية والبيداغوجية والنفسية .

02– الفرضية الثانية:

نجاح تجربة المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني في التمثيل النقابي زادت من حدة الصراع ما بين النقابات الفاعلة على مستوى النسق التربوي في التمثيل والوفاء لمطالب الأساتذة لإثبات ذاتهم والحفاظ على توازنهم واستمراريتهم.

03– الفرضية الثالثة:

تعميم التجربة النقابية للمجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني على باقي الأطوار التعليمية الثلاثة مرهونة بنوعية الإستراتيجية النقابية التي سيتبعها في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية.

تعريف مجتمع البحث:

الكناباست هي نقابة مستقلة عن كل وصاية أو حزب سياسي، خاصة بأساتذة التعليم الثانوي والتقني باختلاف انتمائاتهم السياسية والايديولوجية،

جاءت فكرة تأسيس تنظيم نقابي مستقل في شهر سبتمبر 2002 من أجل تحسين ظروفهم المادية، الاجتماعي، المهنية والبيداغوجية، وحماية الأساتذة من كل أشكال الظلم والتمييز الذي كانوا يتعرضون له من طرف إدارة المؤسسات التربوية عموما والمدراء خصوصا سواء في طريقة التقييم، الترقية، توزيع التوقيت الأسبوعي والأقسام، العقوبات والتمييز بين الأساتذة في الخصم في الأجور وغيرها، ولم تكن لهم أي أداة فعلية يلجؤون إليها للدفاع عن ذواتهم ورد حقوقهم وحماية أنفسهم وتحسين ظروف معيشتهم.

وقد ترجمة الفكرة عمليا للتعبير عن ولادة تنظيم نقابي جديد، الذي يتولى وظيفة الدفاع عن حقوق أساتذة التعليم الثانوي والتقني، والتعبير عن مواقفهم ورفع انشغالاتهم من خلال الإعلان عن بداية النضال النقابي، وقد تم الدخول في إضراب طويل المدى لإثبات ذاتهم والتعبير عن انشغالاتهم، وذلك بداية من 11 جانفي 2003 دام 45 يوما، كانت البداية من ثانويات ولاية سطيف، لتمتد إلى ثانويات ولاية برج بوعريريج التي دامت مدة شهر، ثم انتقلت إلى كل من ثانويات ولاية ميلة التي دامت 20

يوما، جيجل لمدة أسبوع، وقد كثفت التنسيقية من نشاطاتها النقابية في هذه الفترة، من خلال قيامها بالعديد من الاتصالات السرية مع الأساتذة الناشطين على مستوى الولايات المجاورة لتطوير أفكارهم، لأن العمل النقابي في هذه الفترة كان غير مرخص به .

الانطلاقة الأولى كانت من ولاية سطيف، ومن أبرز مؤسسيها **العربي نواري** الذي انشق عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، و**مريان مزيان، محفي أرزقي، آلهة سليم، عبد الباقي إبراهيم، عباس صويلح** وغيرهم.

وفي.06./.03./ 2003، تم تنظيم ندوة وطنية شملت 18 ولاية، للتشاور حول تأسيس تنظيم نقابي خاص بأساتذة التعليم الثانوي والتقني، تم تعيين السيد **مزيان مريان**، وهو أستاذ بثانوية عميروش بتيزي وزو على رأس لجنة إدارة comité de direction وممثل لثانويات ولاية تيزي وزو في آن واحد، كما تم تعيين **رضوان عصمان** ممثلا لناحية الجزائر العاصمة، و**بن حراث بن عدة** لثانويات ولاية وهران، **وعيساوي** لثانويات ولايات الجنوب، **وبولمعايز فريد** لثانويات ولايات شرق الجزائر، وقد تم تشكيل لجنة إدارة المجلس برئاسة **مريان مزيان** على أساس أنه أكبرهم سنا، وفي نفس الوقت لمنع **عصمان رضوان** من ترأسه لهذا التنظيم، نظرا لاختلافهم معه في طريقة العمل النقابي، هذا ما دفع بهذا الأخير إلى الانسحاب من التنسيقية وتأسيس نقابة مجلس ثانويات الجزائر العاصمة CLA [9] **(بكيس نور الدين، ص 120)**

في يوم 17 أفريل 2003 تم عقد لقاء وطني الثاني بفندق الكيتاني بباب الواد ، تم فيه إكمال بناء التنظيم النقابي، حيث تم المصادقة على القانون الأساسي وانتخاب المنسق الوطني السيد : مريان مزيان ونائبه نوار العربي وأعضاء مكتبه .

وفي 29 أفريل 2003 نظم المجلس الوطني اعتصاما كبيرا شارك فيه العديد من الأساتذة من مختلف ولايات الوطن أمام رئاسة الحكومة، تم استقبال وفد من المتظاهرين للاستماع لانشغالاتهم ومطالبهم من طرف مستشار رئيس حكومة علي بن فليس الخاص بالشؤون التربوية والمستشار المكلف بشؤون العمل، وفي نفس اليوم تم تقديم طلب لتسجيل النقابة لدى وزارة العمل.

وفي: 29/ 2004/09 تم الإعلان عن إضراب وطني، تبع باضراب ثاني يومي 5 – 6 أكتوبر 2004، والذي رفضه الأستاذ **مزيان مريان** وأعلن تبرؤه منه، واتهم قيادات هذا التنظيم بأنهم مغامرون ومستبدون كونهم اتخذوا القرار بطريقة ارتجالية وغير عقلانية، هذا الخلاف الذي نشب ما بين قيادات هذا التنظيم، دفع بالأستاذ مريان مزيان ورفاقه للانسحاب من المجلس الوطني وعبر عن أسباب انسحابه في قوله:" **إن الانشقاق داخل النقابة من مصلحة السلطة السياسية التي تسعى إلى ذلك، كما أن الانشقاقات تكون بسبب الزعامة والى الاختلاف في الايدولوجيا داخل النقابة الواحدة**"[10] **(زبيري حسن ص301.)**

وأسس نقابة جديدة مع اعتماده على نفس القانون الداخلي والاسم إلا أنه قام بإحداث تغيير طفيف على الاسم بعد احتجاج قيادات الكناباست عن هذا السلوك الذي اعتبروه غير عقلاني، فغير الاسم إلى النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني **SNAPEST**".

حاولنا في بداية الدراسة الميدانية الاعتماد على أسلوب المسح الاجتماعي حيث قمنا باختيار المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، كونه يمثل جميع النقابيين القيادين على المستوى الوطني للتعرف على مواقفهم واستراتيجياتهم والأساليب التي يعتمدون عليها في نضالهم النقابي، ويتكون المجلس الوطني من 159 عضو.

وقد قمنا بتوزيع الاستمارات على جميع الأعضاء المشاركين في المجلس الوطني لكننا لم نستطع أن نجمع سوى 87 استمارة، تم الغاء 05 استمارات نظرا للنقص الكبير في طريقة ملأها، المجموع المتبقي لدينا هو 82 استمارة أي بنسبة 51.57%.

ولصغر حجم العينة قمنا باختيار مجموعة من الوحدات التي تلائم أغرض البحث، وهي خمس مجالس ولائية على المستوى الوطني وهي ممثلة لمجتمع بحثنا، وقد أخذنا 20% من كل مجلس ولائي، ففي المناطق الوسطى أخذنا ولاية بومرداس والبليدة باعتبارهما من المجالس الفاعلة والأكثر فعالية على مستوى النسق التربوي وفي الشرق أخذنا ولاية عنابة. وتعتبر هذه المناطق من أهم المناطق المنتجة للنخبة النقابية لتليها المناطق الشرقية[11] **(زبيري حسن،المرجع السابق ، ص336.)**

، في الجنوب ولاية الأغواط وولاية تلمسان من المناطق الغربية والتي تعتبران من المجالس الولائية النشطة والفاعلة على الساحة وذات رأسمال ثقافي حسب بورديو ،كما هو مبين في الجدول التالي :

الشكل الأول –01–

المجتمع الاحصائي	المجتمع الكلي	العينة	النسبة %	الذكور	الإناث
أعضاء المجلس الوطني	159	82	51.57	153	06
أعضاء المجلس الولائي بومرداس	63	13	20	60	03
أعضاء المجلس الولائي البليدة	106	21	20	86	20
أعضاء المجلس الولائي عنابة	88	18	20	78	10
أعضاء المجلس الولائي الأغواط	54	11	20	51	03
أعضاء المجلس الولائي تلمسان	102	21	20	100	02
المجموع	572	166	/	528	44

وقد اعتمدنا في دراستنا على **العينة الغرضية أو القصدية** وهو الشكل الأنسب لدراستنا، وهناك من يسمي هذه الطريقة بالطريقة العمدية أو الاختيار بالخبرة وهي تعني أن أساس الاختيار خبرة الباحث ومعرفته بأن هذه المفردة أو تلك تمثل مجتمع البحث،

وبالتالي فإننا اعتمدنا على الفرز القائم على الخبرة ، فبعدما تم تحديدنا لمجتمع البحث المراد دراسته، وكنا لا ندري بعد ما هي المجالس الولائية التي سنعتمد عليها في دراستنا ، ففي هذه الحالة يمكننا اللجوء إلى الفرز القائم على الخبرة، وعليه نستنجد بشخص

أو مجموعة أشخاص ممن لهم دراية أو معرفة بالوسط المعني، أو نستنجد بالمتخصصين الذين سيسمحون لنا بالوصول الى مجتمع البحث[12]. (**أنجرس موريس ص 314**) .

نتائج الدراسة:

من خلال تحليلنا للفرضيات الخاصة بالمجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي :

– عدم اهتمام المرأة العاملة بالمناصب القيادية في التنظيمات النقابية على الرغم من أنها تمثل أكبر نسبة مقارنة بفئة الذكور على المستوى القاعدي، وهذا راجع لعدم تمكنها من المواظبة على النشاطات النقابية ، ويرجع ذلك الى خصوصيات العمل النقابي، فهو يقتضي التنقل الدائم على المستوى القريب والبعيد،الاجتماعات المطولة ليلا نهارا، الاصطدامات والمتابعات القضائية...

– أغلبية المنخرطين في العمل النقابي هم من الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 40 سنة فما فوق، فمع تقدمهم في السن تتزايد الضغوطات الاجتماعية، المادية، المهنية والبيداغوجية وعدم قدرتهم على كفاية ذاتهم وتلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم، جعلتهم يتحدون ويتعاونون ويتضامنون مع بني جنسهم لإنتاج واقع اجتماعي ومهني جديد، وعيا منهم بأن الممارسة النقابية هي الأداة الفعلية لتحقيق مطالبهم وتحسين أوضاعهم، ومن أهم الضغوطات الاجتماعية والمهنية هي ناتجة عن ضعف في الأجور لأن الأجرة التي يتقاضاها الأستاذ سواء على المستوى الوطني أو الدولي ضعيفة حسبِ آرائهم و مواقفهم، ولا تتناسب مع الشهادة المحصل عليها والجهد المبذول . فجل المبحوثين متزوجين، وبالتالي فان الأجور تبقى غير كافية لأن احتياجاتهم المادية تزداد حسب طبيعة الأسرة وحجمها هذا من جهة ومن جهة أخرى نتيجة تراجع في أسعار البترول، التضخم وعدم استقرار الأسعار خاصة في السنوات.

– استطاعت الكناباست بفضل فعاليتها وعقلانية استراتيجياتها النضالية من إعادة الثقة للأستاذ في ذاته وحمايتهم من كل أشكال الظلم والتمييز الممارس عليهم خاصة من طرف الإدارة – المدير– مثلا في عملية الترقية ، من حيث المعاملات بين النساء والرجال أو بين الأساتذة الجدد والقدامى في التكليف، توزيع ساعات العمل، إسناد الأقسام، الترخيص للغيابات، في الخصم من أجور الأساتذة، المساءلات الإدارية، التقييم الإداري والتربوي، المضايقات، إهانة الأساتذة أمام التلاميذ، عدم تقديم تنقيط منحة الأداء التربوي، عدم تبليغ الأساتذة بالمراسلات الرسمية...

– إقرار أغلبية الأساتذة بأن مهنة التعليم هي من اختيارهم الشخصي بالنظر إلى المكانة الاجتماعية التي كانت تحتلها خاصة في مرحلة السبعينات والثمانينات، لكن وفي العقود الأخيرة عرفت المنظومة التربوية تراجعا في المستوى التعليمي، نتيجة تفاقم العديد من المشاكل الناتجة عن الإصلاحات التربوية التي اعتمدتها وزارة التربية، مما نتج عنها العديد من المشاكل البيداغوجية والمهنية والتي كانت سببا مباشرا في تراجع المستوى التعليمي، منها كثافة البرامج التربوية والمناهج التعليمية، سوء التوجيه المدرسي، الأخطاء اللغوية والمطبعية في كتب المدرسية، أخطاء في أسئلة البكالوريا لسنة 2015 مثلا في اللغة العربية نسب الشعر الى درويش عوض نزار قباني، اكتظاظ الأقسام، قلة الوسائل التربوية، عدم مسايرة الأساتذة للمستجدات التربوية، قلة الدورات التكوينية، عدم التناسب ما بين كثافة البرامج الدراسية والحجم الساعي، سوء التوزيع السنوي لساعات الدراسة، عدم مراعاة خصوصيات المناطق

الجنوبية في تحديد وتيرة الدراسة، نقص المرافق الرياضية والثقافية، هشاشة الابتدائيات والتي لم تحظ بالصيانة والتجهيز من طرف البلديات، ضعف التأطير البيداغوجي، ولاسيما في اللغات الأجنبية، قلة العمليات التضامنية الخاصة بالنقل والمطاعم المدرسية، طريقة تقويم أعمال التلاميذ وإجراءات التدرج من مستوى لآخر، تخلي الأولياء عن دورهم في متابعة المسار الدراسي لأبنائهم، التأثير السلبي للمحيط الاجتماعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة لمعظم العائلات، غياب التنسيق ما بين المنتوج الأكاديمي ومتطلبات اقتصاد السوق،...تفشي العديد من الآفات التربوية مثل ظاهرة الغش الجماعي، العنف المدرسي اللفظي والجسدي، التسرب المدرسي، المحاباة، التدخين، المخدرات، غياب الأمن داخل المؤسسة التربوية، الاهتمام بالصحة المدرسية ومصالح الأمن لحماية المتمدرسين من الآفات الاجتماعية التي تعترضهم خارج المؤسسات التربوية وغيرها، كل هذه الظروف التي يعيشها الأستاذ وتأثيراتها على الجانب النفسي والاجتماعي زادت من وعيه النقابي وقناعته بأن واقع المنظومة التربوية يسير من السيئ إلى الأسوأ ويجب تداركه، معتبرين أن العمل النقابي هو الحل العقلاني لإعادة الاعتبار للمنظومة التربوية، والمدرسة الجزائرية.

ولرد الاعتبار للمنظومة التربوية يقترح المجلس الوطني:

* ضرورة الاهتمام بالمنتوج النوعي للأساتذة، فالتوظيف يجب أن لا يكون عن طريق المسابقات أو الإدماج بل عن طريق معاهد متخصصة مثل: المدرسة العليا للأساتذة ، معاهد تكنولوجيا، المدارس المتخصصة في اللغات الأجنبية، وأن تتبع بدورات تكوينية بشكل مستمر خلال مسارهم المهني، وأن تدرج مادة علم النفس التربوي ضمن الدورات التكوينية...هذا النوع سيشكل **منتوجا وظيفيا نوعيا** باعتبارهم خريجي معاهد متخصصة وهم قادرون على إدارة الصف والتحكم فيه.

* تقترح النقابة ضرورة استحداث مناصب وظيفية جديدة خاصة بخريجي علم النفس التربوي ومساعدين تربويين على مستوى المؤسسات التربوية، لمتابعة الحالة النفسية لكل من الأستاذ والتلميذ..

* كما بارك المجلس الوطني فكرة استحداث ثانوية وطنية للرياضيات والتي تم إنشاؤها بسبب تراجع مكانة شعبة الرياضيات في الجزائر واحتلالها المراتب الأخيرة في التصنيفات العالمية وهذا نتيجة عزوف الطلبة عن الالتحاق بهذه الشعبة ، حيث تم تشجيع الطلبة النجباء للالتحاق بالثانوية لكن و بسبب عدم اتضاح الرؤية المستقبلية لهم، وسوء الظروف المعيشية داخل المؤسسة وبعدها عن مقر سكناهم لم تتحقق النتائج المرجوة. وعلى هذا تقترح الكناباست ضرورة تعميمها على مستوى جميع ثانويات الوطن، في السنة الأولى ليتم انتقاء النجباء وتسجيلهم في السنة الثانية على مستوى الثانوية الوطنية لشعبة الرياضيات .

* اقترحت أيضا استحداث بكالوريا مهنية وهذا للحد من ظاهرة التسرب المدرسي وإتاحة الفرصة لتنمية مواهبهم وتفجير طاقاتهم كما هو موضح في الجدول رقم 09 من الفرضية الأولى.

* ترى النقابة أن وزيرة التربية بن غبريت تعتمد في مهامها على ثلاثة استراتيجيات وهي التحوير البيداغوجي، الحكامة في التسيير، تكوين المكونين، تكوين موظفي القطاع، فهل ستنجح الوزيرة في عصرنة المنظومة التربوية بما يتماشى مع احتياجات المجتمع الجزائري وتطلعاته؟.

– التدريس عن طريق المقاربة بالكفاءات تعتبر من الطرق الحديثة في العملية التعلمية، وفيها العديد من المزايا الايجابية لكن هناك العديد من المبحوثين يعتبرونها غير مناسبة لتعقدها وصعوبة تطبيقها على أرض الواقع لقلة الوسائل التعليمية المعتمدة في مثل هذه

المجالات، اكتظاظ الأقسام والتي تجاوزت العديد منها 40 طفل في القسم، قلة الدورات التكوينية والندوات التحسيسية، كثافة البرنامج الدراسي وعدم تناسبها مع الحجم الساعي الممنوح لهم، صعوبة محتوى بعض الدروس كالمواضيع الخاصة بالتنازع والاختصاص على سبيل المثال.

– أغلبية قيادات المجلس الوطني التي تتراوح أقدميتهم المهنية مابين 20 سنة فما فوق، يعني أنها الفئة الأكثر تجربة ومعرفة بالواقع التربوي ومشكلاته، فالأستاذ كلما تقدم به السن كلما كان عرضة للضغوطات النفسية والاجتماعية، والصحية منها بعض الأمراض الخطيرة الغير المعترف بها، وليست مصنفة في قائمة الأمراض المهنية ما عدا أمراض تلف الحبال الصوتية، ومن بين هذه الأمراض تلك النفسية كالانهيار العصبي، الوسواس، التعب، الإرهاق، الأرق، الهذيان، فقدان الذاكرة والجنون، إضافة إلى الأمراض الجسمانية كأمراض القلب، الضغط الدموي، الحساسية بمختلف أنواعها، السرطان، الشلل الجزئي والكلي، مرض السكر ومرض الدوالي ، هذه الأمراض التي لا تعالج في بدايتها لانعدام هيئة كشف صحية – طب العمل – وهو من أهم مطالب التنظيمات النقابية، وبالتالي نجد هذه الفئة الأكثر إقبالا على العمل النقابي لحماية ذاتها والدفاع عن حقوقها المهضومة.

– استطاعت الكناباست من الضغط على الجهات الوصية لتغيير طريقة إدارة وتسيير الخدمات الاجتماعية والانتقال من أحادية التسيير– النقابة المركزية– إلى مشاركة كل النقابات الفاعلة على مستوى النسق التربوي، فجل المبحوثيين يرون أن المسيرين الحالين أحسن أداء مقارنة بالمرحلة السابقة، إلا أنهم يفتقدون للخبرة والكفاءة باعتبارها أول تجربة لهم مع وجود العديد من الصعوبات والمعوقات الوظيفية منها: عدم وجود أرشيف خاص بالخدمات الاجتماعية، وجود العديد من الفراغات القانونية لاعتمادهم في التسيير على القوانين والمراسيم القديمة كالمرسوم 303/82 المؤرخ في 11 سبتمبر 1982 المتعلق بتسيير الخدمات الاجتماعية، والمرسوم 179/82 المؤرخ في 15 ماي 1982 المتعلق بكيفيات تمويل الخدمات الاجتماعية، فهم يرون أنه لا يتماشى مع احتياجات وطموحات الأساتذة. ومن ايجابيات طريقة التسيير الجديدة مقارنة بالطريقة القديمة أن هناك تحسن نوعي من حيث الخدمات، قدرة النقابات المتواجدة على مستوى النسق التعليمي على المراقبة والتدخل في حالة ما إذا كانت هناك شكاوى، كما أن للنقابات المعتمدة في القطاع الحق في الاطلاع على المداولات وفقا لما تنص عليه المادة 24 من النظام الداخلي بأنه يحرر محضر بعد كل مداولة يوقعه رئيس اللجنة الولائية وكاتب الجلسة يبلغ إلى هيكل التسيير الولائي للتنفيذ ولمديرية التربية والنقابات المعتمدة في القطاع الإعلامي

– يبقى الصراع قائم بين مختلف القوى الفاعلة على مستوى النسق التربوي للهيمنة على تسيير وإدارة الخدمات الاجتماعية خاصة ما بين CNAPEST والاتحاد العام للعمال الجزائريين FNTE والاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوينUNPEF الذي يسيطر حاليا على إدارة وتسيير الخدمات الاجتماعية، لكن وبعدما استطاعت الكناباست التوسعة على جميع الأطوار التعليمية الثلاثة –الابتدائي، المتوسط والثانوي– ومع اقتراب العملية الانتخابية، فما هي طبيعة الصراع الذي سيسود ما بين التنظيمات النقابية المتصارعة ؟ هل يكون مبني على التعاون أم يظل قائمة على الصراع ؟ وهل سيستطيع الكناباست من الهيمنة على إدارة الخدمات الاجتماعية؟ وما هي الأساليب النضالية والاستراتيجيات التي سيتبنها من أجل إثبات ذاتها وتحقيق أهدافه وطموحاته *والمتمثلة* في تنصيب لجنة حكومية لجرد الممتلكات وأموال الخدمات الاجتماعية المنقولة والعقارات التي ما تزال تحت سيطرة النقابة

المركزية، إعادة النظر في القوانين المسيرة للخدمات الاجتماعية باعتبارها لا تتماشى مع الوضع الحالي، مع الحفاظ على مبدأ التضامن الوطني ؟.

– لاحظنا بأن النقابات المهنية كلما ازدادت قوتها النضالية كلما كانت لها قدرة في التأثير على صناع القرار من جهة والميول إلى الجانب السياسي من خلال إنتاجها للكوادر السياسية وتبنيها للعديد من المواقف السياسية وبالتالي تصبح محل صراع من طرف العديد من الأنظمة السياسية لتنفيذ برامجها السياسية لمكانتها الاجتماعية وقدرتها على التأثير وصناعة الحدث، وهذا ما لاحظناه في العديد من الدول الأوروبية كبريطانيا، فرنسا، ألمانيا، أمريكة والاتحاد السوفياتي، العربية كتونس، الجزائر والمغرب، وهذا ما أكده أيضا الأستاذ جابي عبد الناصر الذي يرى بأن السيطرة السياسية تسهل السيطرة النقابية . ففي تحليلنا لاحظنا بأن العديد من النقابيين منخرطون في تنظيم نقابي وحزب سياسي في آن واحد، والفئة التي لديها خبرة نقابية تزيد عن 8 سنوات هي الفئة الأكثر إقبالا على الممارسة السياسية بنسبة 76,09% .

– إهمال التكوين النقابي أدى إلى بروز العديد من المعوقات الوظيفية والصراعات الداخلية . فقد لاحظنا أن هناك قيادات نقابية عبرت عن عدم رضاها عن أداء التنظيم لكونها لم تستفد شيئا، فهي ترى بأن العمل النقابي هو استنزاف للجهد، الوقت والمال، التعب، والجري وراء مشاكل الأساتذة . مثلا التشكيك في مدى نجاح الإضرابات، الخوف، اللامبالاة، صعوبة إقناع الأساتذة بمواصلة الاحتجاجات، الانقسامات، تبادل الاتهامات، اتهامهم بالعمل على تحقيق مصالحهم الشخصية... عدم المشاركة في الإضرابات خوفا من الخصم في الأجور، الغيرة وغيرها، كل هذه السلوكيات السلبية أدت إلى بروز صراعات وانقسامات داخلية فمع مرور الوقت تتأزم الأوضاع إن لم يتم تداركها، ومعالجتها والتحكم فيها ، وهذا ما حدث للكناباست في مرحلة التأسيس مما أدى إلى بروز تنظيمين جديدين هما CLA الذي ينشط على مستوى ثانويات العاصمة و SNAPEST على المستوى الوطني . فالتكوين النقابي يساهم في إرساء ثقافة تنظيمية والتي تعني إعطاء هوية تنظيمية للعاملين و يسهل الالتزام الجماعي، كما يعزز استقرار النظام الاجتماعي ويعمل على تشكيل السلوك التنظيمي. فالجمعيات العامة والمخيمات الصيفية غير كافية لتكوين نقابيين مؤهلين، وهذا ما يؤكده كارل ماركس من أنه على العمال والبروليتاريين أن يعوا مصالحهم الطبقية وأن يناضلوا في سبيل تحقيقها، ومن أجل بلوغ هذا الهدف ينبغي عليهم أن يبلوروا وعيهم الطبقي.

– تعرض التنظيم النقابي إلى العديد من الضغوطات الاجتماعية أثناء ممارسته للعمل النقابي نتيجة دخول العديد من القوى الاجتماعيين الفاعلين في الصراع منهم جمعية أولياء التلاميذ، الأحزاب السياسية، النقابات العمالية منها المحسوبة على السلطة حسب مواقف المبحوثين ومنها النقابات المستقلة التي دخلت إلى حلبة الصراع للحفاظ على ذاتها واستمراريتها، بعدما استطاع المجلس الوطني أن يستقطب العديد من الأساتذة الذين كانوا محسوبين على نقابات أخرى، فازدادت قوته وقدرته على تحريك شريحة كبيرة من الأساتذة ، وبالتالي استطاع تحقيق العديد من المكاسب لصالح الأساتذة من جهة، والتوسع على الأطوار التعليمية الثلاثة الابتدائية، المتوسطة والثانوية من جهة أخرى.

–استطاعت الكناباست أن تفرض ذاتها كقوة نقابية فاعلة على مستوى قطاع التربية بفضل استراتيجياته التنظيمية العقلانية الرشيدة وفي قدراته على التكيف مع المحيط، والتأثير في الأساتذة وتفعيلهم، فالتطور الذي عرفه هذا التنظيم خلال السنوات الأخيرة جعله يغير من استراتيجياته النضالية بما يتماشى مع الظروف الحالية، هذا ما جعله يوافق على دراسة مطلب التوسعة على الأطوار

التعليمية الثلاثة الابتدائي، المتوسط والثانوي ويوافقون عليها بالإجماع، بعدما تم المصادقة عليها من طرف المجلس الوطني في المؤتمر يومي 05- 06 نوفمبر 2012 بالإجماع ، ليحصل على الاعتماد رسميا في 02/26/ 2014 ، هذا ما زاد من وزنه وقوته في التمثيل على مستوى النسق التربوي.

خاتمة :

منه يمكننا أن نقول أن الكناباست يعتبر نموذجا لكونه أثبت مدى قدرته في إنتاج وإعادة إنتاج واقع مهني، اجتماعي وتربوي جديد، وعلى التكيف مع متطلبات البيئة واحتياجاتها، واستطاع بفضل تبنيه إستراتيجية عقلانية رشيدة في التأثير حتى على الأنساق الاجتماعية الأخرى بفضل النتائج الايجابية المحققة، مثل قطاع الصحة، العدالة، الشرطة، الحماية المدنية، الأئمة، الوظيف العمومي...وغيرها.

فإستراتيجيته النضالية تكمن في كيفية بناء قراراته، فهو يستشير الأساتذة في كل القضايا، انطلاقا من قاعات الأساتذة أي من القاعدة إلى القمة بكل وضوح وشفافية وبمشاركة جميع الأساتذة حتى لقب هذا التنظيم ب " **نقابة الأساتذة** "، وبالتالي كل قراراته تعتبر ملزمة للأساتذة وقابلة للتنفيذ، مما يجعل الجهات الوصية مرغمة على تلبية مطالبهم والاستجابة لها، والدليل في ذلك أنها وفي كل مرة تقر بشرعية مطالبهم لكنها تحاول التهرب منها، هذا ما كان يزيد من إصرارهم على مواقفهم ومواصلة الإضرابات الوطنية بكل أشكالها الطويلة، القصيرة، المتجددة آليا، وغيرها من الأساليب التي ترها ناجعة ومؤثرة حتى تدفع بهذا الأخير إلى الجلوس على طاولة الحوار والتفاوض معها، لكونها لا تعترف بهم كشريك اجتماعي ما عدا الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

وتكمن قوة هذا التنظيم في كونه يضم في صفوفه فئة النخبة، فهي الأداة التي تساهم في إنتاج الكوادر وإطارات الدولة وفي تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإدارة وتسيير شؤون المجتمع، بالتالي فهي واعية بحقوقها وواجباتها وبالكيفية التي تمكنها من إعادة مكانتها الاجتماعية التي كانت تتمتع بها في فترة السبعينيات والثمانينات حسب مواقف الأساتذة.

كما يتمتع قيادات هذا التنظيم بالثقة لأن العملية الانتخابية تنطلق من قاعات الأساتذة لاختيار ممثليهم على مستوى الفروع المحلية ثم المجالس الولائية وأخيرا المجلس الوطني الذي يعين المنسق الوطني وأعضاء المكتب الوطني لكل منهم دوره ومهامه، كما أننا لاحظنا مدى اهتمام هذا التنظيم بالجانب الإعلامي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، أما على مستوى الداخلي فطريقة الاتصال تكون إما عن طريق الملصقات على مستوى قاعات الأساتذة أو عن طريق المجالس الولائية. أما على المستوى الخارجي فتعاملها مع الجانب الإعلامي بكل أشكاله المكتوبة، المسموعة وخاصة عبر القنوات الفضائية من خلال المشاركة في لقاءات مباشرة لإقناع الرأي العام بمدى شرعية مطالبهم.

المراجع:

1.ج د هـ كول : **الحركة النقابية**، تر: سيد حسن محمود، مر: محمود فتحي عمر، الدار القومية للطباعة والنشر، العدد143، الجمهورية العربية المتحدة

2.الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذكرى الخمسون 24 فبراير 2006.

3.عجة الجيلالي ، **الوجيز في قانون العمل و الحماية الاجتماعية "النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر**، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2005.

4.ج د هـ كول ، المرجع السابق .

5. مُحَمَّد الأصمعي محروس سليم: **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر والتوزيع،ط 1 القاهرة، مصر، 2005

6.لوزفسكي : **الحركة النقابية العالمية قبل أثناء و بعد الحرب**، تر: إبراهيم العثماني، الجزء: 01 صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 1973.

7.ج د هـ كول ، المرجع السابق .

8.عبد الناصر جابي: **الجزائر من الحركة العمالية الى الحركات الاجتماعية**، نشر المعهد الوطني للعمل، الجزائر ، 2001 .

10. عبد الفتاح عبد الحميد المغربي : **الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين** ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999.

11 Claude demeure: **Marketing**, 3eme édition ,Dalloz,paris, 2001 .

12.عبد الرحمان بوزيدة: **قواعد المنهج في علم الاجتماع عند اميل دوركايم**، سلسلة العلوم الإنسانية تحت إشراف علي الكنز، 1990.

13.بو بكر بن بوزيد : **إصلاح التربية في الجزائر رهانات وانجازات** ، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2009 .

14.بكيس نور الدين، المشاركة النقابية للأستاذ الثانوي في نقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني **cnapest** (دراسة ميدانية لثانويات مديرية التربية لغرب الجزائر) ، إشراف البروفيسور: بوزبرة خليفة، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع السياسي ، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر – 02، بوزريعة، الجزائر، 2010/2009.

15.زبيري حسن : النقابات المستقلة في الجزائر ، قراءة في النشاط النقابي للنخب (ة) النقابية في الجزائر، تحت اشراف: د/ خليفة بوزبرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر – 02 - ، 2012/2011،

16. نفس المرجع

17 أنجرس موريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية ، ترجمة : بوزيد صحراوي وآخرون، الإشراف والمراجعة: مصطفى ماضي ، دار القصبة للنشر، 2004